

Distr.  
GENERAL

A/AC.109/2048  
18 June 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ  
إعلان منح الاستقلال للبلدان  
والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٢ - ١	أولا - لمحه عامة
٣	٩ - ٣	ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية
٣	٤ - ٣	ألف - الدستور والحكومة
٤	٩ - ٥	باء - التطورات السياسية
٧	١٠	ثالثا - إزالة الألغام
٨	٢٦ - ١١	رابعا - الأحوال الاقتصادية
٨	١١	ألف - المالية العامة
٩	١٣ - ١٢	باء - الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية
٩	٢٠ - ١٤	جيم - مصائد الأسماك
١٣	٢١	DAL - السياحة
١٣	٢٦ - ٢٢	هاء - النفط
٢٠	٣٣ - ٢٧	واو - النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢١	٣٤	زاي - النشاط المصرفى
٢٢	٣٥	حاء - الأشغال العامة
٢٢	٤١ - ٣٦	خامسا - الأحوال الاجتماعية
٢٢	٣٦	ألف - لمحه عامة
٢٢	٣٩ - ٣٧	باء - الصحة العامة
٢٣	٤٠	جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
٢٣	٤١	DAL - الإسكان
٢٣	٤٢	سادسا - الأحوال التعليمية
٢٣	٤٣	سابعا - الاشتراك في المنظمات والتربيات الدولية
٢٣	٥٠ - ٤٤	ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
		ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
٢٤	٥٠ - ٤٧	باء - الجمعية العامة
٢٧	٥٣ - ٥١	تاسعا - نظر منظمة الدول الأمريكية في المسألة
٢٨	٥٤	عاشرًا - نظر برلمان أمريكا اللاتينية في المسألة

## جزر فوكلاند (مالفيناس)<sup>(١)</sup>

### أولاً - لمحات عامة

١ - تتألف جزر فوكلاند (مالفيناس)، التي تقوم بإدارتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من جزيرتين كبيرتين، هما فوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، ومن حوالي ٢٠٠ جزيرة أصغر حجماً، ويبلغ مجموع مساحتها حوالي ١٢٧٣ كيلومتراً مربعاً. ويقع هذا الإقليم في جنوب المحيط الأطلسي، إلى الشمال الشرقي من كيب هورن بـ ٧٧٠ كيلومتراً وإلى الشرق من ساحل أمريكا الجنوبية بـ ٤٨٠ كيلومتراً. وتدار من جزر فوكلاند (مالفيناس) أيضاً جزيرة جورجيا الجنوبية، وتقع على بعد حوالي ٣٠٠ كيلومتر جنوب شرق مجموعة جزر فوكلاند، وجزر ساندويتش الجنوبية، وتقع على بعد ٧٥٠ كيلومتراً تقريباً شرقاً جنوب شرق جورجيا الجنوبية، كإقليم منفصل؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند (مالفيناس) منصب مفوض جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية.

٢ - عدد سكان الإقليم، حسب آخر تقديرات عام ١٩٩٥، يبلغ ٢٠٠٠ نسمة<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً - التطورات الدستورية والسياسية

#### ألف - الدستور والحكومة

٣ - ترد معلومات مُفصّلة عن دستور الإقليم وحكومته في ورقات عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة A/AC.109/835 و Corr.1 A/AC.109/2027 و Corr.1 الفقرات ٤-٣٩. ويذكر أن النظام الدستوري للإقليم ينص، في جملة أمور، على أنه "لمّا كان لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير وهم يفضلون هذا الحق يقررون بحرية وضعهم السياسي ويختارون بحرية تميّتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويحق لهم، تحقيقاً لأهدافهم الخاصة، التصرف بحرية في مواردهم الطبيعية دون المساس بأي التزامات تنشأ عن التعاون الاقتصادي الدولي، وذلك بناءً على مبدأ المنفعة المتبادلة والقانون الدولي، ولما كان من الواجب تشجيع واحترام تحقيق حق تقرير المصير بما يتطابق وأحكام ميثاق الأمم المتحدة".

٤ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، حلف السيد ريتشارد رالف اليمين كحاكم للإقليم. وأعاد الحاكم التأكيد في البيان الذي ألقاه خلال الاحتفال بأدائه القسم على التزام المملكة المتحدة بإعلاء حق سكان الجزيرة "في اختيار العَلَم الذي يريدون أن يحكموا في ظله والدفاع عن هذا الحق". وكرر أيضاً رسالة رئيس وزراء المملكة المتحدة بأن رغبة الحكومة البريطانية في إقامة "علاقة مستقرة وودية مع الأرجنتين لن تكون أبداً على حساب سيادة الإقليم". وذكر السيد رالف أيضاً أن آراء سكان الجزيرة "ستراعى مراعاة كاملة في كل خطوة على طريق تنمية التعاون المتعلقة بصيد الأسماك والنفط"<sup>(٢)</sup>.

## باء - التطورات السياسية

٥ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وجّه رئيس وزراء المملكة المتحدة الرسالة التالية إلى شعب الإقليم بمناسبة عيد الميلاد<sup>(٤)</sup>:

"هذه هي الرسالة السادسة التي أبثها إلى جزر فوكแลند. فهي تتيح لي الفرصة لأن تحدث إليكم عن آخر ما طرأ من أحداث وأن أطلع إلى العام المقبل. فكما تعرفون، قبل نحو شهرین، عقدت أول اجتماع لي مع رئيس الأرجنتين منذ غزو عام ١٩٨٢. ودعوني أقول لكم لماذا عقدت ذلك الاجتماع. لقد اجتمعت به لأنني أريد علاقة مستقرة وودية مع الأرجنتين. وأنا لا يراودني أي شك بأن هذا سيخدم مصالحنا جميعاً وخصوصاً مصلحتكم أنتم سكان جزر فوكلايند. وهكذا، بعد ١٣ عاماً، رأيت أنه من المناسب استئناف الاتصالات على أعلى المستويات ولكن هذا لا يغّير ولن يغّير من حكمكم في أن تحكموا في ظل العلم الذي تختارونه أنتم. إن هذا أمر لا ريب فيه وسيبقى كذلك. إن تحسين العلاقة مع الأرجنتين لا يمكن أن يكون على حساب سيادة جزر فوكلايند. ولم يطرأ أي تغيير على موقف الحكومة البريطانية، ولم تساوم عليه، إلا أن إنشاء علاقة أكثر عقلانية لا بد أن يعود بالمنافع على جميع المعنيين، وقد صدق هذا بالتأكيد بالنسبة للتنقيب عن النفط. وبعد جولتكم بإصدار التراخيص في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي فتح آفاقاً جديدة أمام اقتصادكم. وبفضل الاتفاques التي تم التوصل إليها مسبقاً مع الأرجنتين، تمكنت جزر فوكلايند من توجيه دعوة إلى الشركات للتنقيب عن النفط دون أن تعيقها تهديدات التدخل الخارجي. وأود، لأسباب مشابهة، رؤية إقامة تعاون أوّل مع الأرجنتين بشأن مصائد الأسماك. فصناعة صيد السمك تُعد حيوية لاقتصادكم، ومن المهم جداً تحسين حفظ الموارد السمكية التي تتقاسمونها مع الأرجنتين. فالأسماك لا تولي اهتماماً للحدود الوطنية. وقد اتفقت مع الرئيس منع على العمل من أجل التوصل إلى اتفاق طويل الأجل بشأن مصائد الأسماك، لا سيما حماية أرصدة الحبار. وأأمل أن نتمكن في العام المقبل من إنجاز هذا الهدف لأنه إذا استطعنا ذلك فستكون تلك خطوة مشجعة جداً إلى الأمام. أما فيما يتعلق بنا فإنكم ستستقبلون خلال بضعة أسابيع سمو الأميرة مرة ثانية. وأنا أعرف أنها متشوقة جداً لهذه الزيارة. كما إنني متأكد من أنها ستعود، كما يفعل زوار كثيرون، بانطباع عميق عن القيم والروح التي جعلت سكان جزر فوكلايند ما هم عليه الآن. ومن بريطانيا الماطرة إلى جزر فوكلايند في منتصف الصيف، أتمنى لكم عيد ميلاد سعيد وعاماً جديداً ملؤه السلام والرخاء".

٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أيضاً، وجّه وزير الخارجية والتجارة الدولية والعبادة الأرجنتيني الرسالة التالية إلى شعب الإقليم بمناسبة عيد الميلاد<sup>(٤)</sup>:

"مر عام آخر، وأرغب في أن أشاطركم تقييمي للمسيرة التي قطعتها الخطة المتعلقة بجنوب المحيط الأطلسي خلال عام ١٩٩٥. دعوني أبدأ بالإعراب عن مدى شعوري بالرضا لنجاح

حكومتي الأرجنتين وبريطانيا في التوصل إلى تفاهم بشأن المواد الهيدروكرbone في منطقة جنوب غربي المحيط الأطلسي. وقد تم إنجاز هذا دون أي مساس بالمواقوف القانونية لكلا الطرفين، وأنا على ثقة بأن هذا التفاهم لن يجلب سوى المنافع لجميع المعنيين. وإن حفظ مصائد الأسماك هو واحد من المجالات الفنية الأخرى الذي حقق مزيداً من التقدم. وأعتقد أنكم تتفقون معى على ضرورة عدم وقوف السياسة حاجزاً بيننا وبين الحفاظ على بيئتنا. وقد قمنا مرة أخرى بتنسيق التدابير الموجهة نحو حماية بقاء الحبار "إليكس"، الذي يُعد مصدر رئيسياً من مصادر الدخل للجزر. وعلاوة على ذلك، أأمل في أن نتمكن من التوصل إلى تفاهم بشأن الحفاظ على مصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي في المدى الطويل. وبالفعل، برهن عام ١٩٩٥ على أنه عام مشر. ولكن بقي هناك جانب يبدو مناقضاً بشكل خاص للتطورات التي ذكرتها آنفاً: أي الافتقار إلى التجارة، وحلقات الاتصالات والنقل المباشرة بين الجزر والبر الرئيسي. ومما لا ريب فيه أن مثل تلك الحلقات تعود بالنفع على جميع المعنيين. وقد تقولون إنني أبدى حرصاً زائداً في هذه المسألة ولكن دعوني أبين لكم أنني لست وحيداً فيرأيي بأن تنمية الموارد الهيدروكرbone، مثلاً، ستتيسر إذا أبديت مرونة أكبر في هذا الميدان، لا سيما فيما يتعلق بتأمين الإمدادات وترتيب الدعم لأنشطة التنقيب عن النفط واستغلاله. ولا يزال من الصعب جداً فهم السبب في عدم قطع أي خطوات رئيسية في هذه القضية على الرغم من كل ما تحقق من تقدم. وعلاوة على ذلك فإنني أدرك أن الكثريين منكم لا يمانعون زيارة عدد متواضع من الزوار إلى الجزر. فمن المهم إعادة بناء الاتصالات الشخصية وزيادة تفهم الواحد منا للأخر. وبهذا المعنى، فإن التقرير التليفزيوني الأخير الذي بثته إحدى قنوات الإرسال الأرجنتينية عن الجزر، والزيارة التي قام بها سكان من الجزيرة إلى الأرجنتين، والمؤتمر الخامس الذي عقدته محطة الإذاعة البريطانية في أكسفورد، تسير كلها في الاتجاه الصحيح. وأخيراً، أود أن أؤكد لكم مرة أخرى أننا حريصون على مصالحكم ومهتمون بآرائكم. لذلك دعونا لا نتصرف وكأن هناك هوة سحرية تفصل بيننا. وإذا نضع هذا نصب أعيننا، أرجو أن تتقبلوا رسالتي هذه كرسالة سلام وثقة. وأمل أن تتمتعوا باحتفالاتكم بعيد الميلاد بصحبة أسركم وأصدقائكم، وأتمنى لكم جميعاً عاماً جديداً مليئاً بالسعادة والرخاء".

- ٧ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أصدرت حكومة الأرجنتين البيان الصحفي التالي:

"في هذا اليوم، الذي يصادف الذكرى السنوية الثالثة والستين بعد المائة لإخراج شعب وسلطات الأرجنتين بالقوة من جزر مالفيناس، تعيد الأرجنتين مرة أخرى، شعباً وحكومة، تأكيد حقوقها السيادية على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. والحكومة الوطنية تكرر استعدادها الثابت لإيجاد تسوية عادلة وتفاوضية لهذا النزاع على السيادة في هذه الأقاليم والمناطق البحرية، وفقاً للقانون الدولي. وبإضافة إلى ذلك، تعلن حكومة الأرجنتين من جديد أنها تعتمد أن تمضي قدماً في الحوار مع المملكة المتحدة، بغية بناء علاقة تقوم على الثقة المتبادلة والتوصل إلى أوجه تفاهم جديدة في جنوب غربي المحيط الأطلسي. ودون المساس بما سبق، تعرب حكومة الأرجنتين عن اعتقادها بأن تعزيز الاتصال

والتعاون مع سكان جزر مالفيناس أمر مرغوب فيه، وتكرر تصميمها على صيانة مصالحهم ورفاههم".

- ٨ - وفي ٤ آذار/مارس ١٩٩٦، وجهت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في الأرجنتين المذكرة الشفوية التالية إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في بوينس آيرس:

"تهدي وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة تحياتها إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وتتشرف بأن تشير إلى الادعاء، من جانب واحد، بممارسة الولاية الإقليمية في مجال صيد الأسماك في المنطقة الفرعية الاحصائية ٣-٤٨ من اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية، في أنتاركتيكا. وجمهورية الأرجنتين تؤكد من جديد حقوقها السيادية على جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية التابعة لتلك الجزر وجمهورية الأرجنتين تحتاج احتجاجاً رسمياً على هذا الإجراء المتتخذ من جانب بريطانيا العظمى، وتدينه باعتبار أنه يتعارض مع الاتفاقية ومع القانون الدولي العام. وتتجدر الإشارة إلى أن إجراء من هذا النوع يمكن أن تترتب عليه مسؤولية دولية. وكما هو مبين في المفكرة الموجهة إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في بوينس آيرس في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، تكرر جمهورية الأرجنتين التأكيد على أن القواعد الوحيدة القابلة للتطبيق على استغلال الموارد البحرية الحية في المنطقة المتاخمة لجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية الواقعة في أنتاركتيكا، هي القواعد المنصوص عليها في اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، والقواعد التي اعتمدتتها اللجنة المنبثقة بمقتضي الاتفاقية السارية المفعول حالياً. وجمهورية الأرجنتين ترى أن من الملائم تطبيق إجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات بالطرق السلمية والمنصوص عليها في المادة ٢٥ من اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا؛ وهي، لهذه الغاية، تدعو المملكة المتحدة إلى عقد مشاورات فورية من أجل البدء في إجراء مفاوضات ثنائية على النحو الملائم".

- ٩ - وفي ٢٧ آذار/مارس، وجهت سفارة المملكة المتحدة في بوينس آيرس المذكرة الشفوية التالية إلى وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة.

"تهدي سفارة جلالة الملكة البريطانية تحياتها إلى وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة وتتشرف، بالإشارة إلى مذكرة الوزارة رقم ٩٦/٤٢ المؤرخة ٤ آذار/مارس، بأن تذكر رداً عليها ما يلي:

"إن المملكة المتحدة ليس لديها أية شكوك بشأن سيادتها على جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية وما يستتبع ذلك من حقوق في تمديد الولاية البحرية حول الإقليم وفقاً لقواعد القانون الدولي. وبناءً على ذلك، فقد أوعز إلى السفارة بأن ترفض الاحتجاج الوارد في مذكرة الوزارة.

"وفضلاً عن ذلك فإن ما ألمحت إليه المذكورة، وما جرى التأكيد عليه في مذكرة الأرجنتين المشار إليها في المذكورة من أن اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا لا تجيز اتخاذ ترتيبات تتعلق بحفظ الموارد، إنما يفتقر على نحو واضح إلى أساس. والسفارة تعيد التأكيد على النقطة الواردة في مذكرة لها المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ والتي تشير إلى أن المادة الرابعة من الاتفاقية، وما يعرف ببيان الرئيس لعام ١٩٨٠، يعترفان بحق الأطراف في الاتفاقية، التي تملك جزراً تقع في المنطقة الواقعة ضمن نطاق تطبيق الاتفاقية، في ممارسة ولاية الدولة الساحلية فيما يتعلق بتلك الجزر. وهذا الوضع القانوني تحدد بمزيد من التفصيل في بيان استراليا في اجتماع لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والذي أرفقت نسخة منه بالمذكرة.

"وبالمثل فإن بيان الرئيس ينطبق على الجزر التي تطالب بها حكومة أخرى. والمقصود هو أن البيان ينطبق على الجزر "التي اعترفت جميع الأطراف المتعاقدة بوجود سيادة دولة عليها". وما هو مشار إليه هو الاعتراف بـ "وجود" سيادة الدولة، وليس الاعتراف بسيادة دولة معينة.

"والسفارة تعيد التأكيد على أن ممارسة ولاية الدولة الساحلية على المنطقة البحرية التابعة للإقليم تتطابق تماماً كاملاً مع الاتفاقية ومع ما تضمنته من ترتيبات تتعلق بحفظ الموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد فإن السفارة تود استرئاع الاهتمام إلى أحكام البيان المشترك الصادر عن حكومتينا في ٧ أيار/مايو ١٩٩٣.

"ولذلك فإن الحكومة البريطانية ترفض أية إشارة إلى أن الإجراءات المتتخذة من جانب حكومة الإقليم تتعارض مع أية التزامات دولية.

"وفيما يتعلق بالإشارة في مذكرة الوزارة إلى تطبيق الآليات المنصوص عليها في المادة الخامسة والعشرين من الاتفاقية فإنه يسر الحكومة البريطانية أن تدخل في مشاورات ثنائية تتناول تفسير الاتفاقية."

### ثالثا - إزالة الألغام

١٠ - أثناء الاجتماع الدولي المعنى بإزالة الألغام (جنيف، ٥ - ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥)، أشار مندوب الأرجنتين في بيته المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، في جملة أمور، إلى ما يلي:

"أود أن أشير إلى أن حكومتنا قد عرضت أن تتحمل تكاليف إزالة الألغام التي بثتها القوات المسلحة الأرجنتينية في جزر مالفيناس في عام ١٩٨٢. وهذا العرض مقدم بلا مقابل ولا يعني قبول أية مسؤولية.

"في تموز يوليه ١٩٩٤، وافقت جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة على أن تطلبان تعاون الولايات المتحدة من أجل الإضطلاع بهذه العملية. وقد وافقت حكومة الولايات المتحدة على ذلك الطلب وهي تقوم في الوقت الحالي، مع حكومة الأرجنتين، بتحليل أسلوب الإجراء الذي سيتيح لتنفيذ هذه العملية.

"وهذه المبادرة تنسجم مع موقف الحكومة بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي وتحديد الأسلحة، وهي في الوقت نفسه تمثل مؤشرا آخر على استعداد الأرجنتين، في سياق ما تتخذه من إجراءات، لاحترام مصالح سكان جزر مالفيناس ولخلق إطار ملائم للتفاهم المتبادل.

"ولذلك فإن الأرجنتين تعتمد اعتبار النفقات الناتجة عن إزالة الألغام في جزر مالفيناس مساعدة منها في صندوق التبرعات الخاص، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٧٤٨ المتعلقة بمسألة "المساعدة في إزالة الألغام"، وهو قرار شاركت جمهورية الأرجنتين في تقديمه واعتمده الجمعية العامة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ دون تصويت."

#### رابعا - الأحوال الاقتصادية

##### ألف - المالية العامة

١١ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، قدرت الإيرادات الإجمالية للسنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٥ بما يساوي ٤٥٠ ٣٦٢ ١٩٨ جنيه، وقدرت النفقات الإجمالية بمبلغ ٣٦٥ ٠١٠ ٣٦٥ جنيه. وفيما يلي تحليل للإيرادات حسب نوعها: ترخيص الصيد والنقل العابر ٦١٢ ٢٠٠ جنيه؛ والاستثمارات ٨٤٠ ٩٧٣ ٥ جنيه؛ والضرائب والرسوم ٩٦٥ ٠٠٠ ٢ جنيه؛ وبيع السلع والخدمات ٤٩١ ٨٩٠ ١٥ جنيه؛ والغرامات والترخيص ٥٥٠ ٩٨ جنيه؛ وعائدات رأس المال ٩٤٢ ٦٠٠ ٤ جنيه؛ وإيرادات متنوعة ٤٠٠ ١٣ جنيه. وقد شمل الافتراق ما يلي: تكاليف الموظفين ٨٨٩ ١٨٠ ٨ جنيه، وتكاليف المركبات ١٩٠ ٢٨٦ ٢ جنيه، والتحويلات الداخلية ٧٧٠ ١٧٦ ٢ جنيه، والتكاليف التشغيلية الأخرى ٦٧٠ ١٠ ٣٥ ١ جنيه؛ والنفقات الرأسمالية ١٧٠ ١١٤ ١٧ جنيه. وفي السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٥ شملت النفقات الرأسمالية ما يلي: القروض والاستثمارات ٦١٥ ٠٠٠ ١ جنيه؛ والمحاصن والمركبات ٦٠٠ ٢٠٧٠ ٦٠٠ ٣٢٤ ٣ جنيه؛ والاسكان ٥٢٨ ٠٠٠ ٥٢٨ جنيه؛ والمباني والأراضي الحكومية ٨٠٠ ٣٢٩ ١ جنيه؛ وخدمات البلدية ٠٦٥ ٠٠٠ ١٠ ٦٥ جنيه؛ والنقل الجوي ٣٥٠ ٣٨٦ ١٣٥ ٠٠٠ ١ جنيه، والأصول الرأسمالية للإدارات ٥٥٦ ٥١٠ ٣٧٦٢ ٣١٠ ٣ جنيه؛ والتحويلات المالية مليون جنيه؛ والمبالغ المحولة ٣١٠ ٣٧٦٢ ٣ جنية.

#### باء - الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية

١٢ - ترد معلومات تفصيلية عن تطور الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1198)، الفقرات ٤٣-٤٦.

١٣ - وخلال فترة الاستعراض ظلت إدارة الزراعة مسؤولة عن هذا القطاع من الاقتصاد. وقد قامت الإدارة بإجراء فحوصات روتينية للكشف عن مرض "بروسيللا أو فيس" ومرض السل وكانت النتائج سلبية؛ وأعلنت أن الثروة الحيوانية خالية من هذين المرضين. ولاحظت الإدارة أيضاً أن حالات مرض "كيس اليرقانة الشريطية الشوكية" (Hydatid) في الأغنام تتجه بصفة عامة نحو الانخفاض. وواصلت الإدارة تقديم الشهادات للسمك المصيد من مراكب تحمل علم الإقليم. وأعمال البحث التي قامت بها الإدارة شملت إنجاز إجراء مسح، ووضع خرائط للفضاء النباتي في منطقة للرعى في فينزوري تبلغ مساحتها ١٢٠٠ فدان؛ والبدء في مشروع استئماني مشترك بين جامعة كوينز بلفاست وجزر فوكل兰د لرصد تآكل التربة وتنفيذ وسائل للسيطرة عليه. ونشرت الإدارة أيضاً طبعة حديثة من "كتيب إدارة المزرعة".

#### جيم - مصائد الأسماك

١٤ - يعتبر سمك الحبار، ويشمل "لوليغو" (Loligo) و "إليكس" (Illex)، الدعامة الأساسية لاقتصاد الإقليم وثروته السمكية. وخلال الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ أمكن تحقيق معدلات قياسية في الكميات المصيدة من سمك الحبار "لوليغو" (Loligo) وبلغت تلك الكميات ٩١١٧ طناً مترياً. غير أن معدلات صيد سمك الحبار "إليكس" (Illex) ظلت منخفضة وأثارت قلقاً بشأن مستقبل رصيد ذلك النوع من الحبار.

١٥ - وواصلت إدارة الأسماك الإشراف على جميع الأنشطة في تلك الصناعة وقد شملت الأنشطة العلمية للإدارة الرصد الروتيني لجميع مخزون السمك التجاري. وقد جرى، بالتعاون مع شركة "ستيفيدور" وخدمات الأسماك ليمند وشركائهم الأسبان تنفيذ مشروع للاستكشاف في مناطق المياه العميقية، وتم نتيجة لذلك تسجيل عدد من الأنواع في تلك المنطقة وتحديد بعض الفرص التجارية للمستقبل. وأقيم كذلك مشروع بحوث سمك الحبار بالاشتراك مع علماء من إدارة مسح القطب الجنوبي البريطاني واستراليا.

١٦ - وقد استمر عدد الشركات المحلية العاملة في قطاع الأسماك في الازدياد، وحصلت زيادة في عدد قوارب الصيد المسجلة محلياً. وكانت شركة مصائد الأسماك المتحدة، وهي شركة محلية ناجحة بشكل خاص في مصائد الأسماك النابية (Toothfish).

١٧ - والإيرادات الناتجة عن اصدار تراخيص الصيد للشركات الأجنبية ظلت تمثل مصدراً رئيسياً للرفاع الاقتصادي للإقليم. وفي عام ١٩٩٥ خصصت للشركات الأجنبية ٢٦٣ رخصة صيد بلغ مجموع إيراداتها ٨٤٧٨٩٣ جنيهًا. وفي عام ١٩٩٤ والإيرادات الناتجة عن اصدار الإدارة ١٩٢ رخصة للنقل من سفينة

إلى أخرى ورخصة سفينة ثلاثة بلغت ٥٠٠ ٢٤٧ جنيهاً. ومن بين البلدان التي رخص لها بصيد الأسماك في مياه الجزر ما يلي: إسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبينما، وبولندا، وجمهورية كوريا، وشيلي، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وهندوراس، واليابان.

١٨ - وقد اختتم الاجتماع الحادي عشر للجنة الثروة السمكية في جنوب المحيط الأطلسي أعماله في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في بوينس آيرس. وفيما يلي نص البيان المشترك الذي أصدر في اليوم نفسه:

١" - عُقد الاجتماع الحادي عشر للجنة الثروة السمكية في جنوب المحيط الأطلسي في بوينس آيرس يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد رأس الوفد البريطاني رئيس إدارة جنوب المحيط الأطلسي وأنتاركتيكا، السيد توني لونغرين، ورأس الوفد الأرجنتيني المستشار القانوني السفير أليخاندرو دافيريد.

٢" - واتفق الوفدان البريطاني والأرجنتيني على أن تطبق على هذا الاجتماع ونتائج الصيغة المتصلة بالسيادة على جزر فوكלנד وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها والتي تم الاتفاق عليها بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة في الفقرة ٢ من البيان المشترك الذي صدر في مدريد يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.

٣" - ورحبت لجنة الثروة السمكية في جنوب المحيط الأطلسي بتقرير اللجنة الفرعية العلمية عن اجتماعها السادس الذي عقد في مار دل بلاتا في ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ولاحظ الوفدان بارتياح التعاون القائم بين الكلية الملكية والمعهد الوطني لتنمية وبحوث صناعة صيد الأسماك (INIDEP): وحثا على زيادة تكثيف التبادل العلمي بين الكلية والمعهد.

٤ - وأشار الوفدان عن التزامهما إزاء المحافظة على الأرصدة السمكية في جنوب غرب المحيط الأطلسي وأوصيا حكومتهما بمتابعة المفاوضات بشاطئ بهدف التوصل إلى تفاهم خلال عام ١٩٩٦. وتحقيقاً لذلك الغرض وافق الوفدان على أن يجتمعوا مرة أخرى في المستقبل القريب لإجراء المزيد من المناقشات.

٥ - واتفق الوفدان على مواصلة منح الأولوية للمحافظة على الثروة السمكية وبشكل رئيسي على الحبار والقد الأزرق الجنوبي، وكذلك على الأنواع الأخرى التي تدخل في اختصاص اللجنة، استناداً إلى أفضل مشورة علمية متاحة.

"٦" - واتفق على تكثيف الجهود في منطقة غرب المحيط الأطلسي للمحافظة على رصيد الحبار. ولذلك قرر الوفدان توصية حكومتيهما باتخاذ خطوات تكفل عدم زيادة جهود الصيد في المناطق ذات الصلة.

"٧" - ونظرت اللجنة بقلق إلى زيادة أنشطة صيد رصيد الحبار "إليكس" (Illex) الموجود في أعلى البحار مما قد يقوض أهداف اللجنة الرامية إلى المحافظة عليه. ولذلك قرر الوفدان توصية حكومتيهما باتخاذ التدابير الملائمة لرصد مستوى أنشطة الصيد في أعلى البحار وتبادل المعلومات بشأنها.

"٨" - خلال عام ١٩٩٥ وضع نظام الإنذار المبكر موضع التنفيذ مما أدى إلى إغلاق مصائد الحبار. وقد لاحظت اللجنة في اجتماعها الأخير أن النظام يعمل بشكل مرض، إلا أنه نظراً لأهمية هذا النظام في إدارة الحبار "إليكس" (Illex) فقد طلبت اللجنة إلى اللجنة الفرعية العلمية أن تبحث إمكانية إدخال تحسينات. وقد قدمت اللجنة الفرعية العلمية توصيات بشأن إدخال تحسينات على نظام الإنذار المبكر، كما أوصت بضرورة اختبار هذا النظام في عام ١٩٩٦. وقد قبلت اللجنة تلك التوصيات وأشارت إلى أنه إذا أخذت التوصيات مع التحسينات المخطط لها في معالجة المعلومات فإنها ستكتفى زيادة كفاءة العملية في المستقبل.

"٩" - وأوصى الوفدان حكومتيهما بالقيام بعدد من مشاريع البحوث العلمية المشتركة، للسنة القادمة. وقد شملت تلك المشاريع القيام برحلة بحرية بحثية لتقدير حجم رصيد الحبار "إليكس" (Illex) في شباط/فبراير ١٩٩٦ وكذلك نتيجة للقلق الذي أبداه الوفدان بشأن حالة رصيد القد الأزرق الجنوبي، عقد حلقة عمل في حزيران/يونيه ١٩٩٦ لوضع منهجية لرحلة بحرية بحثية لتقدير حجم رصيد القد الأزرق الجنوبي لتطبيقها في وقت لاحق في رحلة خصص المعهد الوطني للتنمية وبحوث صناعة صيد الأسماك (INIDEP) سفينة تقوم بها في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

"١٠" - وأعرب الوفدان عن ارتياحهما للطريقة التي يعمل بها نظام الاتصالات السريع.

"١١" - ورحب الوفدان باتفاق عام ١٩٩٥ المتعلق بالأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة، واتفقا على موافقة النظر في آثار ذلك الاتفاق على أعمال اللجنة.

"١٢" - استلمت اللجنة من وفد الأرجنتين قائمة بالتدابير الرامية إلى المحافظة على الأنواع التي تدخل في اختصاص اللجنة. وسيواصل الطرفان النظر في هذا الموضوع.

١٣ - ولاحظ الوفدان أنه قد سمح، منذ بداية موسم عام ١٩٩٤ بصيد الأسماك في المنطقة الوارد وصفها في مرفق البيان المشترك المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وأنه سيستمر خلال موسم عام ١٩٩٦.

١٤ - وأشار الوفد الأرجنتيني إلى قلق الحكومة الأرجنتينية بشأن الحالة التي نشأت بسبب القرار البريطاني المتعلق بالمنطقة الواقعة إلى الغرب من المنطقة الوارد وصفها في مرفق البيان المشترك المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. وقد ذكر الوفد البريطاني موقفه من هذه المسألة.

١٥ - وعقد الاجتماع في جو ودي وبناءً.

١٩ - وعقد في إغوازو بالأرجنتين، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، اجتماع بين وزير خارجية الأرجنتين والمملكة المتحدة<sup>(٥)</sup>. وصدر في نهاية الاجتماع في ١٣ نيسان/أبريل البيان الصحفي التالي:

"اتفق الطرفان على عقد مشاورات حول مصائد الأسماك في جورجيا الجنوبية ضمن إطار اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية لأنتاركتيكا، بشأن تفسير وتطبيق الاتفاقية. وقد عبر الفريقيان كلاهما عن إرادتهما السياسية لاستئناف المحادثات بشأن اتفاق لمصائد الأسماك للأجل الطويل، مع التأكيد على موضوع الحفظ. ولم يحدد تاريخ لذلك بعد".

٢٠ - وصدر في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ عن المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة البيان التالي :<sup>(٦)</sup>

"استقبل الأمين العام هذا الصباح وزير خارجية الأرجنتين، غيدو دي تيلا. وقد أبلغ وزير الخارجية الأمين العام عن الحوادث التي وقعت مؤخرا في مياه جنوب الأطلسي والناتجة عن قرار المملكة المتحدة بإعمال جمع رسوم التراخيص من سفن الصيد الأرجنتينية التي تقوم بصيد الأسماك على مسافة من ساحل جزر جورجيا الجنوبية، إلى الجنوب الشرقي من جزر فوكแลند (مالفيناس)."

"وقد أبلغ وزير الخارجية الأمين العام بأنه اجتمع بالفعل مرتين مع وزير خارجية المملكة المتحدة، مالكوم رفكييند، وأن تسوية النزاع على مسألة رسوم التراخيص جارية. وذكر وزير الخارجية أنه قلق من أن الحالة العامة الواهنة قد تفضي إلى تجدد التوتر."

"وأعرب الأمين العام عن أمله في أن تواصل الحكومتان الحوار للوصول إلى تسوية سلمية لجميع خلافاتهما في منطقة جزر فوكلاند (مالفيناس)."

دال - السياحة

٢١ - خلال السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ زارت الإقليم ٣٥ سفينة من سفن الاستجمام تحمل ٦٥٠ مسافراً. وبلغ عدد القادمين جوا ٧٠٢٥ مسافراً.

#### هاء - النفط

٢٢ - في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أصدرت وزارة الخارجية وشئون الكومنولث للمملكة المتحدة البيان التالي:

"ترحب الحكومة البريطانية بالتفاهم الذي تم التوصل إليه مع الأرجنتين بشأن التعاون في الأنشطة البحرية في جنوب غربي الأطلسي.

" وسيسهل هذا التفاهم التعاون المفيد للجانبين، ويعزز تنمية المواد الهيدروكرbone؛ وسيزيد من تحسن العلاقات مع الأرجنتين منذ بيان مدريد المشترك المؤرخ شباط/فبراير ١٩٩٠. كما سيوفر في الوقت نفسه فرصا تجارية للشركات البريطانية وكذلك لجزر فوكلاند التي ستبدأ في جولة ترخيص في تشرين الأول/أكتوبر.

"ويحمي الإعلان المشترك السيادة والسلطة البريطانية على جزر فوكلاند والمناطق البحرية المحيطة بها. ولا يوجد لدى حكومة جنوب إدنبره ريب بشأن سيادة وسلطة المملكة المتحدة.

"وحكومة جنوب إدنبره واعية بأن الأرجنتين تقترح سن تشريعات ترمي إلى فرض رسوم على الشركات العاملة في المناطق البحرية المحيطة بجزر فوكلاند، وهي لا تقبل أي ادعاء أرجنتيني لفرض مثل هذه الرسوم على الشركات مجرد قيامها بأنشطة في الجرف القاري حول جزر فوكلاند بموجب ترخيص من جزر فوكلاند. وستعمل حكومة جنوب إدنبره مع حكومة جزر فوكلاند في تنظيم جولة الترخيص القادمة. ونحن نرحب بالتفاهم على مفهوم يطمئن صناعة النفط ويحسن المناخ للتنقيب عن المواد الهيدروكرbone واستغلالها في منطقة حدودية.

"وستقدم التشريعات المناسبة ليخدم الإعلان المشترك في الاعتبار، بما في ذلك قانون محلي جديد في جزر فوكلاند".

٢٣ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أصدرت حكومة الأرجنتين البيان التالي:

"ترحب الحكومة الأرجنتينية بالتوصل إلى تفاهم مع المملكة المتحدة بشأن مسائل تتعلق بالتعاون في التنقيب عن المواد الهيدروكرboneة واستغلالها في المناطق البحرية موضوع النزاع على السيادة في جنوب غربي الأطلسي.

" وسيحافظ هذا التفاهم على العلاقات الودية القائمة بين البلدين على المستوى العالمي الراهن؛ وسيوفر في نفس الوقت فرصا تجارية للشركات الأرجنتينية، وسيساهم في الازدهار الاقتصادي للبلاد ولا سيما في إقليم باتاغونيا.

" ويحمي التفاهم الحقوق غير الخاضعة للتقادم لجمهورية الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، كما يتضح من نص الإعلان، وكما سيتبين من تنفيذ أحكامه. وكما اتفق على ذلك كلا الطرفين، ينبغي ألا يفسر التفاهم بأي شكل من الأشكال على أنه اعتراف بموقف المملكة المتحدة أو دعم له فيما يتعلق بالسيادة على الجزر المشار إليها أو على المناطق البحرية المحيطة بها.

" وعلى أساس هذا التفاهم، ستستفيد الجمهورية الأرجنتينية، دون الإجحاف بحقوقها المشروعة، من الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها في المناطق موضوع النزاع على السيادة، من خلال تدابير مؤقتة إلى أن يقوم الطرفان بحل هذا النزاع بالوسائل السلمية التي وضعها القانون الدولي. وستحصل الفوائد المجنية بمناطق التنقيب عن كميات المواد الهيدروكرboneة المنتجة. ووفقاً للفرقة ٦ من الإعلان المشترك، تقوم السلطة التنفيذية بتقديم تشريعات غير تمييزية في الكونغرس الوطني تفرض بمقتضاه رسم على الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في المنطقة لفائدة الأمة. وهذا التفاهم وتنفيذه لا يعنيان ضمنا، أنهما قبول بحق مدعي في الدعوة إلى جولة ترخيص لتنمية المواد الهيدروكرboneة في المناطق البحرية المحيطة بجزر مالفيناس ولا يجوز تفسيرهما بأي شكل من الأشكال على أنه قبول بذلك الحق.

" وتعتبر السلطة التنفيذية أن مساعدة الكونغرس الوطني ضرورية قطعاً لجعل هذا الإعلان قابلاً للتنفيذ. ولذا فإنها ستقدم للكونغرس مشاريع قوانين مناسبة للنظر فيها".

٢٤ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، اجتمع وزيرا خارجية الأرجنتين والمملكة المتحدة في نيويورك. وفي نفس التاريخ أصدر وزير الخارجية البيان التالي:

"إن وزيري خارجية المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين قد وقعا في نيويورك اليوم إعلاناً مشتركاً بشأن التعاون فيما يتعلق بالأنشطة البحرية في منطقة جنوب غربي المحيط الأطلسي.

"وهذا الإعلان دليل على رغبة الحكومتين في التعاون على أساس الاتفاques التي تم التوصل إليها في مدريد في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠. والتفاهم الذي تم التوصل إليه اليوم ليس له أي تأثير على مواقف البلدين بشأن السيادة.

"وقرر الحكومتان أن هذا التفاهم يمكن أن يكون حافزا لتطوير العلاقات الثنائية في المستقبل. وقد أجرى وزيرا الخارجية مناقشة ودية وبناءة للغاية بشأن الكيفية التي يمكن بها إحرار تقدم."

٤٥ - ويرد أدناه نص الإعلان المشترك المعنون "التعاون في الأنشطة البحرية الجارية في منطقة جنوب غربي المحيط الأطلسي" الذي أصدرته حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥:

١" إن حكومة جمهورية الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية اتفقنا على أن الصيغة التالية بشأن السيادة، المستندة إلى الصيغة الواردة في البيان المشترك الصادر في مدريد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، تنطبق على هذا الإعلان المشترك ونتائجها:

(أ) لا شيء في مضمون هذا الإعلان المشترك، أو في مضمون أية اجتماعات وبيانات مشتركة لاحقة مماثلة، يفسر على أنه:

١'" تغيير في موقف المملكة المتحدة بشأن السيادة أو الولاية الإقليمية أو البحرية على جزر فوكلند وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبي والمناطق البحرية المحيطة بها:

٢'" تغيير في موقف جمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بالسيادة أو الولاية الإقليمية أو البحرية على جزر فوكلند وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبي والمناطق البحرية المحيطة بها:

٣'" إقرار بموقف المملكة المتحدة أو جمهورية الأرجنتين، أو تأييد له، فيما يتعلق بالسيادة أو الولاية الإقليمية أو البحرية على جزر فوكلند وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبي والمناطق البحرية المحيطة بها:

"(ب) لا يمكن لأي عمل، أو نشاط، تقوم به المملكة المتحدة أو جمهورية الأرجنتين أو أطراف ثالثة نتيجة لأي شيء اتفق عليه في هذا الإعلان المشترك أو في أية اجتماعات وبيانات مشتركة لاحقة مماثلة، وتنفيذا له، أن يشكل أساسا لتأكيد، أو دعم أو إنكار موقف المملكة المتحدة أو جمهورية الأرجنتين بشأن السيادة أو الولاية الإقليمية والبحرية على جزر فوكلند وجورجيا

الجنوبية وساندوثش الجنوبيه والمناطق البحرية المحيطة بها. ولا يجوز، بأي شكل من الأشكال ونتيجة لهذا الإعلان المشترك أو لتنفيذه، توسيع نطاق المناطق التي هي موضع الخلاف القائم بشأن السيادة والولاية.

"هذا الإعلان المشترك لا ينطبق على المناطق البحرية المحيطة بجزر جورجيا الجنوبية أو ساندوثش الجنوبية."

٢" - واتفقت الحكومتان على التعاون من أجل تشجيع الأنشطة البحرية الجارية في منطقة جنوب غربي المحيط الأطلسي وفقاً للأحكام الواردة في هذا الصك. وتقوم مؤسسات صناعة النفط والغاز البحرية باستكشاف المواد الهيدروكرbone واستغلالها وفقاً للمبادئ التجارية السليمة والممارسة الأرضية في مجال حقول النفط، مستعينة في ذلك بخبرة الحكومتين في منطقتي جنوب غربي المحيط الأطلسي وبحر الشمال. وسوف يجري تعزيز التعاون من خلال ما يلي:

(أ) إنشاء لجنة مشتركة، مؤلفة من مندوبين عن الطرفين؛

"(ب) القيام بأنشطة منسقة في شرائح يصل عددها إلى ست شرائح وتبلغ مساحة كل منها حوالي ٣ ٥٠٠ كيلومتر مربع وبحيث تقع الشرائح الأولى ضمن التشكيل التربسي المحدد في المرفق.

٣" - تتألف اللجنة من وفد عن كل من الدولتين: وتحتاج اللجنة مرتين على الأقل في السنة؛ ويكون التوصل إلى التوصيات بالاتفاق المتبادل.

٤" - يكون للجنة الوظائف التالية:

(أ) تقدم إلى الحكومتين توصيات ومعايير مقترحة لحماية البيئة البحرية لمنطقة جنوب غربي المحيط الأطلسي، آخذة في اعتبارها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتوصيات المنظمات الدولية المختصة؛

"(ب) تنسيق الأنشطة في الشرائح المشار إليها في الفقرة ٢ (ب) أعلاه، باعتبارها مناطق التعاون الخاص. ويتم ذلك عن طريق إنشاء لجنة فرعية تجتمع بصورة منتظمة وتكون تابعة للجنة ومخولة بما يلي:

١" - تشجيع الأنشطة التجارية في كل شريحة من الشرائح عن طريق إقامة مشاريع مشتركة واتحادات مالية من الطرفين؛

الحصول على عروض من الشركات لكل شريحة وذلك على أساس الشروط الملائمة لبيئة صعبة؛<sup>٢٠</sup>

تقديم توصيات بشأن المقتراحات التي قدمتها الشركات إلى الحكومتين فيما يتعلق بمشاريع التنمية في كل شريحة من الشرائح، بما في ذلك حدود الشرائح؛<sup>٣٠</sup>

السعى إلى التنسيق الوثيق فيما يتعلق بجميع أوجه العمليات في المستقبل بحيث يشمل ذلك المستويات الإجمالية للرسوم والإتاوات والأعباء والضرائب، ومواءمة المواعيد والشروط والآحكام التجارية، والامتثال للمعايير الموصى بها؛<sup>٤٠</sup>

التوصية، على أساس البيانات الجيولوجية المعروفة للطرفين، بشرائح إضافية إما داخل نطاق التشكيل التربسي المشار إليه في المرفق أو في منطقة إضافية يتفق عليها بين الحكومتين بناء على توصية اللجنة؛<sup>٥٠</sup>

"(ج) تعزز استكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية في المناطق البحرية في منطقة جنوب غربي المحيط الأطلسي وذلك رهنا بوجود خلاف على السيادة والولاية، وتقوم بما يلي تحقيقا لهذا الهدف:

تعزيز التعاون بين المؤسسات الصناعية من الجانبين، بما في ذلك تشكيل مشاريع تجارية مشتركة ووضع مشاريع مشتركة للاستكشاف والانتاج واستخدام الهياكل الأساسية؛<sup>٦٠</sup>

تلقي من الجانبين ومن الشركات العاملة المعلومات المتوفرة عن البحوث العلمية وتنمية الأنشطة والعمليات التجارية المتصلة بقاع البحار، مع احترام سرية المعلومات التجارية؛<sup>٧٠</sup>

تقديم مقتراحات إلى الحكومتين بشأن إجراء قيام المؤسسات التجارية بأعمال بحث منسقة؛<sup>٣٠</sup>

تقديم توصيات إلى الحكومتين لوضع معايير لأنشطة البحرية الجارية في مجالات السلامة والصحة الرصد؛ وتحتخد الحكومتان التدابير الملائمة لضمان قيام الشركات بإبقاء اللجنة على علم بتطورات أنشطتها؛<sup>٤٠</sup>

"(د) تقديم مقترنات إلى الحكومتين، في الوقت المناسب وعلى أساس البيانات الجيولوجية المعروفة للجانبين، بشأن تحديد مناطق إضافية للتعاون الخاص وذلك بشروط شبيهة بالشروط الواردة في الفقرة ٤ (ب) أعلاه؛"

"(هـ) النظر في توصيات بشأن أية مسألة ذات صلة قد تنشأ في المستقبل، بما في ذلك إمكانية ظهور حاجة إلى الاتفاق على استخدام أية اكتشافات وفقاً للممارسات الأصولية في مجال حقول النفط وبشأن العمليات التشغيلية للأنباب والاستخدام الفعال للهيكل الأساسية، وتقديم تلك التوصيات إلى الحكومتين؛"

"٥ - وستطبق على الأنشطة البحرية الترتيبات المتعلقة بالبحث والانقاذ المنصوص عليها في البيانات المشتركة المؤرخين ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ و ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ أو في أي ترتيبات تعقد في المستقبل بين الطرفين بشأن نفس الموضوع. وستكون حركة طيران الطائرات العمودية المدنية محل مناقشة قادمة.

"٦ - وستتخذ كل من الحكومتين تدابير ادارية مناسبة فيما يتعلق بذلك الموضوع وفقاً لهذا الاعلان المشترك لاستغلال المواد الهيدروكرbone في المناطق المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه. واتفقت الحكومتان على أن هذه التدابير المنظمة لأنشطة الشركات ستتخصّص للصيغة المتعلقة بالسيادة المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه. وسيهيئ الطرفان الظروف الكفيلة بتحقيق مشاركة عدد كبير من الشركات من كلا الجانبين في تلك الأنشطة. وسيبلغ كل طرف الآخر بالمعلومات ذات الصلة المتعلقة بسير أنشطة الاستكشاف والاستغلال في تلك المناطق. واتفق الطرفان على الامتناع عن اتخاذ أي اجراء أو فرض أي شروط يقصد بها، أو يكون من شأنها، تعطيل أو إحباط تنمية المواد الهيدروكرbone في تلك المناطق.

"٧ - وسعياً لتنفيذ مختلف الترتيبات الواردة في هذا الاعلان المشترك والتي تشكل كلاً مترابطاً، اتفقت الحكومتان على التعاون في كامل مختلف مراحل الأنشطة البحرية التي تتضطلع بها الجهات التجارية المستغلة بما فيها نظام التخلی، في نهاية المطاف عن المنشآت."

"٢٦ - وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٦، أصدرت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة، في الجلسة الأولى للجنة المواد الهيدروكرbone لجنوب غربي المحيط الأطلسي، البيان الصحفي المشترك التالي:

"١ - انعقد الاجتماع البريطاني الأرجنتيني في ٢٩ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس في بوينس آيرس وهو الاجتماع الذي أنشئت خلاله لجنة المواد الهيدروكرbone لجنوب غربي المحيط الأطلسي. وقد ترأس الوفد البريطاني السيد وليم مارسدن، مساعد وكيل وزير الخارجية لشؤون

الأمريكيتين في مكتب الخارجية والكونولث، وترأس الوفد الأرجنتيني السفير جيروم غونزالس، وكيل وزير الخارجية في وزارة الخارجية والتجارة الدولية والعبادة.

٢ - واتفق الوفدان البريطاني والأرجنتيني على أن تطبق على الاجتماع ونتائج الصيغة المتعلقة بالسيادة على جزر فوكلند وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها وهي الصيغة الواردة في الفقرة ١ من الإعلان المشترك الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٣ - وأكد الوفدان التزامهما بتطبيق الإعلان المشترك المشار إليه أعلاه وأعربا عن تأييدهما للجنة الجديدة في مهمتها المتمثلة في أداء الوظائف التي حددتها الإعلان المشترك. واتفق الوفدان في هذا الصدد على اجراءات عمل اللجنة التي ستجمع مرتبين، على الأقل، في السنة.

٤ - وأنشأت اللجنة لجنة فرعية وفقا لأحكام الإعلان المشترك. وستتألف اللجنة الفرعية من مسؤولين وخبراء من كلا الطرفين لاسداء المشورة الى اللجنة بشأن الجوانب التقنية للأنشطة المتعلقة بالمواد الهيدروكرbone في مجال التعاون الخاص.

٥ - وناقش الوفدان أيضا تدابير حماية البيئة في جنوب غربي المحيط الأطلسي وتبادل المعلومات بشأن هذه المسألة، وأعلنا عن التدابير الإدارية المقترحة من حكومتيهما وفقا للإعلان المشترك.

٦ - واتفق الوفدان على ضرورة معالجة عدد من المسائل العملية التفصيلية قبل الدخول في جولة من اصدار التراخيص في مجال التعاون الخاص على نحو ما حدده الإعلان المشترك. واعتبر الطرفان أنه قد قطع حتى الآن شوط كبير.

٧ - وأكد الوفدان عزمهما على أن يشجعا، من خلال اللجنة، استكشاف المواد الهيدروكرbone واستغلالها في المناطق البحرية لجنوب غربي المحيط الأطلسي المتنازع بشأن السيادة والولاية عليها وأن يشجعا لهذا الغرض التعاون بين قطاعات الصناعة من كلا الجانبين بما في ذلك تكوين مؤسسات مشتركة ووضع مشاريع مشتركة لأغراض الاستكشاف والانتاج واستخدام الهياكل الأساسية.

٨ - وقد جرى الاجتماع في جو ودي وبناء وأعرب الوفدان عن ثقتهم في أن يساعد التعاون في مجال المواد الهيدروكرbone في جنوب غربي المحيط الأطلسي على تحقيق التنمية الاقتصادية للمنطقة معأخذ حماية البيئة البحرية في الاعتبار بوجه خاص.

٩" - وسيعقد الاجتماع المسبق للجنة في النصف الثاني من العام الجاري، كما ستجتمع اللجنة الفرعية لأول مرة في لندن في الفترة نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٦.

#### وأو - النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى

٢٧ - إن المعلومات المتعلقة بالنقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى ترد في ورقي عمل أعدتها الأمانة العامة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ A/AC.109/1198، الفقرات ٦٥ - ٧٠ و A/AC.109/2027 الفقرتان ٣٢ و ٣٣).

٢٨ - وخلال الفترة المستعرضة، أجرت إدارة الطيران المدني مسحاً لسطح مدارج مطار ستانلي وهي تركز جهودها حالياً على عملية إتمام سكب الملاط على المدرج وتنظيف شبكة تصريف المياه. وتواصلت أعمال الصيانة والمسح الروتينية لمهابط الطائرات في الأقليم. وقد زار الأقليم كبير مفتشي أمن الطيران في المملكة المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٥ وذلك لاستعراض جوانب أمن الطيران في الجزر.

٢٩ - وواصلت إذاعة جزر فوكل兰د (مالفيناس) بث البرامج على مدار الساعة على نحو ما اتفق عليه مع إذاعة القوات البريطانية.

٣٠ - وواصل الصندوق الاستئماني لوسائل الإعلام الأخضلاع بمسؤولية إصدار نشرة "بنغوين نيوز" الأقليمية الأسبوعية وركز جهوده على زيادة تحسين جودتها.

٣١ - وأعيد تشكيل مكتب الطوابع البريدية، مع التشدد على تحسين نوعية الطوابع وتصميمها وزيادة الترويج لها لتشجيع جمع طوابع الأقليم في جميع أنحاء العالم.

٣٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ظلت حكومة الأرجنتين متمسكة بموقفها الداعي إلى إعادة إقامة الاتصالات بين البر الرئيسي وجزر فوكلاند (مالفيناس) استناداً إلى أن تحسين الوصلات يحقق فوائد تجارية واقتصادية لصالح المنطقة بكمالها نتيجة لتهيئة الأطار اللازم لتحقيق قدر أكبر من التفاهم بين سكان المنطقة ولخدمة مصالحهم (انظر أيضاً A/AC.109/2027 الفقرة ٣٣). وقد وجهت حكومة الأرجنتين، في آذار/مارس ١٩٩٦، للأمين التنفيذي للجنة حفظ موارد انتارتيكا البحرية الحية مذكرة شفوية عرضت فيها جملة أمور منها ما يلي<sup>(٧)</sup>:

"إن قيام سفن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بصورة غير قانونية باحتجاج السفينة "أنطونيو لورانسو" المسجلة في شيلي، في المنطقة الفرعية الإحصائية ٤٨ عندما كانت تقوم بعمليات صيد عملاً باتفاقية موارد انتارتيكا البحرية الحية ثم اقتيادها إلى جزر مالفيناس وترتبت عليه نتائج تتعارض مع تلك الاتفاقية ومع النظام الدولي للمراقبة العلمية

القائم بموجبها. وقد أبلغت حكومة الأرجنتين أن المراقب العلمي الدولي لاتفاقية حفظ موارد انتارتيكا البحرية الحية الذي عينته، لأداء مهام على متن السفينة الشيلية المذكورة، قد اقتيد إلى جزر فالفيناس حيث حرم من حرية التنقل ولم يسمح له بمغادرة السفينة ووضعت قيود شديدة على اتصالاته. وتود حكومة الأرجنتين أن تشير إلى أن الإجراءات التي من هذا القبيل تخالف نص، وروح اتفاقية حفظ موارد انتارتيكا البحرية الحية ولا سيما القواعد المتعلقة بالنظام الدولي للمراقبة العلمية...".

٣٣ - وفي ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، وجهت حكومة المملكة المتحدة إلى الأمين العام للجنة حفظ موارد انتارتيكا البحرية الحية رسالة ذكرت فيها، ضمن جملة أمور، بالإشارة إلى المذكرة الشفوية التي وجهتها حكومة الأرجنتين إليه والتي يرد أعلاه اقتباس منها، ما يلي<sup>(٧)</sup>:

"... يبدو أن رسالة الأرجنتين المؤرخة ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ تنكر على المملكة المتحدة سيادتها على جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية. وعلى الرغم من أن المسألة لا تدخل في نطاق الاتفاقيات فإنه لا يأس من تسجيل موقف المملكة المتحدة. فالملكة المتحدة لا تشک أبدا في سيادتها على جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية وحقها في ممارسة ولايتها البحرية حول تلك الجزر وفقا لقواعد القانون الدولي... .

"... واحتجاز السفينة 'أنطونيو لورانسو' لا يمثل، بأي حال من الأحوال، انتهاكا لحقوق المراقب العلمي للجنة حفظ موارد انتارتيكا البحرية الحية الذي كان آنذاك موجودا على متنها. فوجود المراقب العلمي على ظهر السفينة لا يمنحها حصانة فيما يتعلق بانتهاكات تدابير الحفظ المتخذة في إطار الاتفاقيات أو بتشريعات إنفاذها الوطنية. وعملاً بلوائح الهجرة، سئل المراقب المعنى إن كان يرغب في مغادرة جزر فوكل兰د عن طريق الجو أو البقاء على ظهر السفينة إلى حين إبحارها. وقد أبكت المملكة المتحدة حكومة الأرجنتين على علم بتطورات الحالة. وقد آثر المراقب البقاء في السفينة، وترك له الخيار في تلك الفترة في أن يتصل بالعالم الخارجي بأية وسيلة من الوسائل المتاحة له. وقد أعربت المملكة المتحدة في مذكرة دبلوماسية سلمت إلى حكومة الأرجنتين في ٢٧ آذار/مارس، رداً على طلب قدمته الأرجنتين بصفة رسمية، عن استعدادها للدخول في مشاورات ثنائية بشأن تفسير وتطبيق الاتفاقيات وفقاً للمادة ٢٥ منها. وقد أكد ذلك وزيرا خارجية المملكة المتحدة والأرجنتين في اجتماعهما الذي عقد في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في إيفارو بالأرجنتين...".

#### زاي - النشاط المصرفي

٣٤ - يعمل مصرف "ستاندر شارترد" التابع للمملكة المتحدة في ستانلي منذ عام ١٩٨٣. ويجري تداول العملات المعدنية البريطانية والمحلية على حد سواء إلى جانب أوراق العملة المحلية.

## حاء - الأشغال العامة

٣٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أتمت وزارة الأشغال العامة المشاريع التالية: شق طريق نورث كامب الريفي إلى بورت سان كارلوس، وبناء مساكن في غربي ستاتلي، وإعادة بناء سد مودي بروك. وسيتم قريباً الانتهاء من شق طريق يربط بورت هوارد بفوكس باي. وقد أصدرت الوزارة في عام ١٩٩٥ مشروع خريطة لمدينة ستاتلي. وتشمل مشاريع الوزارة لعام ١٩٩٦ تحسين الطرقات الرئيسية، وبناء غرف تدريس إضافية وقاعة جديدة في مدرسة ستاتلي المتوسطة، وتنمية منطقة ستاتلي الشرقية.

## خامساً - الأحوال الاجتماعية

### ألف - لمحة عامة

٣٦ - طبقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالادارة فإن المستويات المعيشية النقدية لجميع فئات العمال قد تحسنت، من حيث قيمتها الحقيقة، خلال الفترة قيد الاستعراض.

### باء - الصحة العامة

٣٧ - طبقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالادارة فإن الحالة الصحية والتغذوية العامة للسكان ومستوى العناية الطبية في الإقليم يماثلاً ما مما عليه بالنسبة لسكان أمريكا الشمالية وأوروبا. وأسباب الرئيسية للوفيات هي السرطان ونقص الأوكسجين والالتهابات التنفسية لدى المسنين.

٣٨ - والرعاية الطبية والعناية بالأستان، فضلاً عن الأدوية، تقدم مجاناً إلى جميع المقيمين في الإقليم وجميع مواطني المملكة المتحدة ويُسدّد كل مقيم في الإقليم ضريبة للخدمات الطبية على النحو التالي: الموظفون، ١ في المائة من مرتباتهم؛ وأرباب العمل، ١,٥ في المائة من مرتب كل موظف؛ والعاملون لحسابهم الخاص، ١,٥ في المائة من صافي أرباحهم.

٣٩ - وإدارة الشؤون الطبية الحكومية هي الجهة المسؤولة عن الإشراف على خدمات الصحة العامة. وقد وصل إجمالي نفقات هذه الإدارة في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٣ ما يعادل ٤٢٠٩٤١ جنيهاً. ولا يوجد نظام خاص للرعاية الطبية. وتتركز جميع الخدمات الطبية في الإقليم في مستشفى الملك ادوارد السادس التذكاري في ستاتلي. ويضم المستشفى ٢٨ سريراً بما في ذلك سريران للتوليد وسريران للعناية المركزة. وتتوفر للمستشفى مراافق لمعالجة جميع الحالات الطبية والجراحية الخطيرة. أما الحالات التي تتطلب مراافق مختصة، فتحال إلى المملكة المتحدة أو أوروغواي كحالات طارئة.

### جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٤٠ - توجد نظم للمعاشات التقاعدية للمسنين، منها ما هو على أساس الاشتراك ومنها ما هو ليس على أساس الاشتراك. وليس ثمة ما ينص على دفع تعويض للمصابين بعجز ولكن هناك نظام معاشات ومنح للرعاية الاجتماعية لمعالجة حالات الضائقة والعجز. وقد بلغت تفقات الرعاية الاجتماعية للسنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٤ قرابة ٥٠٠ ٤٠ جنية.

### دال - الإسكان

٤١ - أقامت حكومة الإقليم، بالتعاون مع الدولة القائمة بالإدارة، برنامج الاحتياجات العامة لبناء المساكن؛ وهي تركز الآن على توفير مساكن لغير المتزوجين وقطع أرض مجهزة لمن يرغبون في بناء مساكنهم بأنفسهم.

### سادسا - الأحوال التعليمية

٤٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، زودت مدارس ستانلي والمخيمات التعليمية بكل ما تحتاج إليه من معلمين. وقد ذكر أن البرنامج الدراسي مواكب لروح العصر. وقد حصل ثلاثة عشر طالبا على درجات تخول لهم تلقي تدريبا في الخارج. ورفعت إلى ستة عشر عاما سن التعليم الالزامي ليتطابق هذا المؤشر مع المعايير العالمية. وذكر أيضا أنه قد سجل تقدم في تحسين الكتب والمواد المرجعية في المكتبة المجتمعية.

### سابعا - الاشتراك في المنظمات والترتيبيات الدولية

٤٣ - تشارك حكومة جزر فوكแลند (مالفيناس) في أنشطة الكومونولث وهي عضو في رابطة الأقاليم البريطانية التابعة؛ كما أنها تشارك في أعمال المنظمات المتعددة الأطراف المعنية باستغلال وحفظ الموارد البحرية في منطقة جنوب المحيط الأطلسي.

### ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستمرة

٤٤ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلايد (مالفيناس) في جلستيها ١٤٤٢ و ١٤٤٦ المعقدتين في ١٠ و ١٣ تموز يوليه ١٩٩٥. وفي الجلسة ١٤٤٦، استمعت اللجنة إلى السيد ريكاردو باترسون والسيد الكسندر بيتس فضلا عن المستشار أ.م. غوس والمستشار إدواردن، مستشاري المجلس التشريعي لجزر

فوكللاند (مالفيناس). وفي الجلسة ذاتها وافقت اللجنة الخاصة على طلب الأرجنتين الاشتراك في نظر هذا البند.

٤٥ - وفي الجلسة ١٤٤٦، أدى وزير الشؤون الخارجية والتجارية الدولية والعبادة في الأرجنتين ببيان كرر فيه موقف حكومته بشأن هذه المسألة وقال، في جملة أمور، ما يلي (A/AC.109/PV.1446):

"والجمعية العامة في قراراتها ٢٠٦٥ (د - ٢٨) و ٣١٦٠ (د - ٢٠) و ٩/٣٧ وغيرها، اعترفت بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وقررت أنه ينبغي حله عن طريق إجراء مفاوضات بين الطرفين، مع مراعاة مصالح سكان الجزر. وطلبت هذه اللجنة والجمعية العامة إلى البلدين كليهما إعادة بدء المفاوضات بشأن مسألة السيادة، وأكدتا أن من شأن هذا الحل السلمي للنزاع أن يكون السبيل الذي يفضي إلى إنهاء الاستعمار في جزر مالفيناس."

"والحق في تقرير المصير لا ينطبق على سكان الجزر، مثلما أكدته مجددا الجمعية العامة في التصويت الذي أجرته يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. وتأكيد خلاف ذلك يعني الاعتراف بصلاحية عمل غير مشروع أصلا، لأن مجرد مرور الوقت لا يمكن أن يولّد حقوقا لدولة قائمة بالاحتلال أو لرعاياها المقيمين على أرض أجنبية الذين شردوا السكان المحليين بالقوة. فمنذ عام ١٨٣٣، منع الأرجنتينيون من الانتقال بحرية إلى الجزر أو تملك الأرض فيها، الأمر الذي عزى موقف الانعزالي لسكان الجزر إزاء البر الرئيسي".

٤٦ - وفي الجلسة ذاتها، عرض ممثل فنزويلا، بالنيابة عن شيلي وكوبا أيضا، مشروع القرار A/AC.109/L.1830. وبعد أن أدى ممثلو بابوا غينيا الجديدة وشيلي وكوبا ببيانات، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/L.1830 دون تصويت. وأدى ممثل ترينيداد وتوباغو وسيراليون ببيانات تعليلاً لموقفهما (A/AC.109/PV.1446). وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥، أحيل نص القرار (A/AC.109/2033) إلى الممثلي الدائمين للمملكة المتحدة والأرجنتين لدى الأمم المتحدة لكي يحيطوا حكومتيهما علما به.

#### باء - الجمعية العامة

##### موقف حكومة الأرجنتين

٤٧ - خلال المناقشة العامة التي جرت أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة، كرر وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في الأرجنتين، في البيان الذي أدى به في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، موقف حكومته المتمثل فيما يلي:

"ففي جنوب المحيط الأطلسي، لم يحل حتى الآن النزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة. ومع ذلك لن نذكر

مرة أخرى القرارات العديدة التي ذكرت فيها الجمعية العامة ولجنة إنهاء الاستعمار بشكل قاطع ومتكرر موقفهما في هذا الصدد. وأسمحوا لي أن أذكر فقط بأن جميع هذه القرارات تتضمن نداء واضحًا مباشراً موجهاً إلى البلدين المعنيين - الأرجنتين والمملكة المتحدة - للبحث عن تسوية تفاوضية لهذا النزاع. وهذا النداء من الجمعية العامة لم يلق آذاناً صاغية وذلك على الرغم من الاستعداد الذي نديه باستمرار والعلاقات الممتازة التي تربط بين بلدينا. وهذا يشير المزيد من الحيرة.

"وعلى الرغم من هذا فإننا لا نزال نبذل جهوداً للتعاون فيما يتعلق باستغلال الموارد السمكية في المنطقة في محاولة لحماية الحياة الطبيعية ولضمان استمرار ذلك النشاط الاقتصادي الهام في الوقت نفسه."

"وفيما يتعلق بالنفط فإنه بالنظر إلى أن الموارد هي، بطبيعتها، موارد غير متتجدة وإلى وجود مبدأ دولي راسخ يحرم الانفرادى للموارد المتنازع عليها فإننا بقصد التوصل إلى تفاهم مؤقت يسمح لنا بالاشتراك في المزيد من أعمال التنقيب والاستغلال مع الحرص، في الوقت نفسه، على تجنب خلق مصادر توثر جديدة قد تحبط مبادرات القطاع الخاص."

"وفي هذا الصباح بالذات، وقّعنا نحن ووزير الدولة للشؤون الخارجية والكونونولث للمملكة المتحدة، مالكوم ريفكند، إعلاناً مشتركاً يمكننا من التحرك قدماً معاً بهذه الروح."

"وفيما يتعلق بسكان الجزر فإنني أؤكد من جديد تصميمنا على ضمان الاحترام الكامل لطريقة معيشتهم وثقافتهم وعاداتهم ومؤسساتهم."

"إن النزاع على جزر مالفيناس لن يختفي بطريقة سحرية. فالاستعادة السلمية لممارسة السيادة التامة على جميع الأراضي المتنازع عليها والمياه المحيطة بها، واحترام طريقة معيشة سكان الجزر، هما اليوم جزء من دستور الأمة الأرجنتينية، وقد كان هناك توافق آراء بهذا الشأن فيما بين جميع الاتجاهات السياسية في بلدي. ولن نتمكن من إحراز التقدم صوب التنفيذ النهائي لقرارات الجمعية العامة وللجنة إنهاء الاستعمار إلا بالحوار الرشيد، دون أي شروط مسبقة من أي طرف."

#### موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٨ - أثناء المناقشة العامة التي دارت في الدورة الخمسين للجمعية العامة، لم يشر وزير الخارجية وشؤون الكونونولث بالمملكة المتحدة في البيان الذي أدى به يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (انظر A/50/PV.6) إلى مسألة جزر فوكแลند (مالفيناس). غير أنه خلال المناقشة العامة التي دارت في يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر

١٩٩٥ أدلى ممثل المملكة المتحدة بالبيان التالي (A/50/PV.9) ممارساً لحقه في الرد على الملاحظات التي أبدتها وزیر خارجیة الأرجنتین (انظر الفقرة ٧٤ أعلاه):

"يرحب وفدي بلهجة وزیر الخارجية بشأن زيادة التعاون المتزايد بين المملكة المتحدة والأرجنتین الذي يمیّز علاقتنا الثنائية."

"أما عن مسألة جزر فوكلاند فإننا كما قال وزیر خارجيتنا، دوغلاس هيرد، أمام الجمعية في العام الماضي، لا نشك في سيادة بريطانيا على جزر فوكلاند وغيرها من التوابع البريطانية في جنوب المحيط الأطلسي، وهي سيادة تقوم على أساس تاريخية راسخة وعلى حق سكان جزر فوكلاند الثابت في تقریر المصیر، وهو الحق الذي مارسوه في مناسبات متكررة في انتخابات ديمقراطية."

"إن من واجبنا أن نهتم برغبات الشعب المعنى. فقد أعرب الممثلون المنتخبون لسكان الجزر والذين زاروا الأمم المتحدة للمداولة في لجنة الأربعه والعشرين في تموز/ يوليه الماضي، بصورة واضحة، عن رأيهم بأن مطالبة الأرجنتین بجزر فوكلاند لا مبرر لها وينبغي صرف النظر عنها. والوزیر يشير إلى احترام سكان الجزر؛ فنحن ينبغي أن نحترم حقهم في تقریر مستقبلهم."

"بيد أن الأرجنتین وبريطانيا يحققان الآن نجاحاً في التعاون وذلك على أساس الاتفاقيات التي توصلوا إليها في مدريد في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠. وقد وقّعنا اليوم اتفاقاً هاماً بشأن التعاون في الأنشطة البحرية في منطقة جنوب غربي المحيط الأطلسي، وهو اتفاق ينص بوضوح على أنه لن يؤثر على موقف أي من الجانبين من قضية السيادة."

"وحكومتي تأمل ملخصة في أن يعزز ويطور التقدم المحرز حتى الآن لما فيه خير منطقة جنوب الأطلسي بأسرها. وهذا، في رأي حكومتي، يمثل أنساب السبل لضمان مستقبل مشرق وسلمي لجميع السكان المعنيين."

#### بيانات عن المسألة أدلت بها دول أعضاء أخرى

٤٩ - أثناء المناقشة العامة للبنود المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي جرت في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أدلى ممثل إكوادور في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، باسم مجموعة ريو، بيان (انظر A/C.4/50/SR.5) قال فيه، ضمن ما قاله، إنه يأمل في أن يتسمى، بفضل التحسن الذي طرأ مؤخراً على العلاقات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، إيجاد حل سلمي لمسألة السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية على أساس قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتناول أيضاً مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ممثل البرازيل وممثل أوروغواي (انظر A/C.4/50/SR.5)، وأشار ممثل المملكة المتحدة، وهو يتكلّم ممارساً لحقه في لرد (انظر A/C.4/50/SR.6)، إلى التصرّيف الذي أدلى به

في وقت سابق من ذلك اليوم ممثل إيكوادور وأعرب فيه عن أمله في إيجاد حل لمسألة السيادة على جزر فوكแลند وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، وقال إن موقف المملكة المتحدة بشأن هذه المسائل معروف تماماً وقد حدد مؤخراً عندما مارست المملكة المتحدة حقها في الرد على البيان الذي أدلّى به وزير خارجية الأرجنتين أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

#### الإجراء المتخذ من جانب الجمعية العامة

٥٠ - في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قررت الجمعية العامة تأجيل النظر في مسألة جزر فوكلايد (مالفيناس) وإدراجها في جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة الحادية والخمسين (المقرر ٦٥٠/٤٠).

#### تاسعاً - نظر منظمة الدول الأمريكية في المسألة

٥١ - في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، بالتزكية، الإعلان التالي:

#### "إن الجمعية العامة،"

"إذ تضع في اعتبارها بياناتاتها المتكررة التي تشير إلى أن "مسألة جزر مالفيناس" هي مسألة ذات أهمية مستمرة بالنسبة لنصف الكره الأرضية؛

"وإذ تشير إلى قرارها AG/Res.928 (XVIII-0/88) الذي يطالب حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية باستئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي، بأسرع ما يمكن، للنزاع على السيادة؛

"وإذ تضع في اعتبارها قرارها AG/Res.1049 (XX-0/90) الذي لاحظت فيه مع الارتياح استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعلانها AG/DEC.5 (XXIII-0/93) الذي يؤكد على الحال الممتازة التي حققها البلدان في علاقاتهما الثنائية؛

#### "وإذ استمعت إلى البيان الذي أدلّى به رئيس وفد جمهورية الأرجنتين؛"

"ترحب بتكرار حكومة الأرجنتين لرغبتها في استكشاف جميع السبل الممكنة للتوصّل إلى تسوية سلمية للخلاف وبصفة خاصة آراءها الإيجابية إزاء سكان جزر مالفيناس؛

"تقرر موافقة بحث هذه المسألة في الدورات اللاحقة التي تعقدها الجمعية العامة إلى حين التوصل إلى حل نهائي لها.

٥٢ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وجهت سفارة المملكة المتحدة في واشنطن إلى رئيس المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية مذكرة شفوية كررت فيها موقف المملكة المتحدة إزاء الإقليم وذلك كما يلي:

"... إن موقف الحكومة البريطانية من مسألة جزر فوكแลند معروف تماماً ولا يزال على ما هو عليه دون تغيير. وهذا الموقف حدد، على سبيل المثال، مؤخراً الوفد البريطاني عندما استخدم حق المملكة المتحدة في الرد على البيان الذي أدلّى به وزير خارجية الأرجنتين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وإنني على ثقة من أنكم ستتفهمون السبب في أنه لا يمكن للملكة المتحدة أن تقبل القرارات والمقررات والإعلانات المختلفة التي اعتمدتها الجمعية العامة لمنظمة والمشار إليها في ديباجة القرار ٦٥٥ (٩٥/١٠٤١) وفي الفقرة ١ منه. وإنني واثق من أن هذه المسألة لن تشطّل التعاون المثمر الذي نصبووا إليه جميعاً فيما يتعلق بنطاق أوسع من القضايا. وسأكون ممتنًا لو قمت سعادتك بتعيم هذه الرسالة على الأعضاء في المجلس الدائم ...".

٥٣ - وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وجه رئيس وفد المملكة المتحدة لدى الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية إلى رئيس الجمعية العامة لمنظمة رسالة ذكر فيها ما يلي:

"يسرقني أن أشير إلى الإعلان الصادر بشأن مسألة جزر فوكلايدن (الاسم الصحيح لهذه الجزر باللغة الانكليزية) الذي اعتمدته هذه الجلسة العامة.

"إن موقف الحكومة البريطانية بشأن مسألة جزر فوكلايدن معروف تماماً. وهذا الموقف حدده سير جون كير في رسالته المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والموجهة إلى رئيس المجلس الدائم. وإنني على ثقة من أن هذه المسألة لن تشطّل التعاون المثمر بشأن القضايا المتبقية على جدول أعمال الجمعية العامة.

"وسأكون ممتنًا لو تكرّمت، سيداتكم، بالتّرتيب لتعيم هذه الرسالة كوثيقة للعلم وإدراجها في سجل الجمعية العامة".

#### عاشرًا - نظر برلمان أمريكا اللاتينية في المسألة

٥٤ - في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، أصدر برلمان أمريكا اللاتينية الإعلان التالي<sup>(٨)</sup>:

"إن اللجنة التنفيذية لبرلمان أمريكا اللاتينية تشعر ببالغ الأسف إزاء الموقف المشرّب بالروح الحربية بدلاً من مبادئ ومعايير القانون الدولي الذي انتهجهت المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتصل بجورجيا الجنوبية منذ ١ آذار/مارس وذلك باستخدامها لسفنها الحربية ل تتبع سفن الصيد مطالبة إياها بدفع رسوم.

"وحيث أن المفاوضات لا تزال جارية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة في هذه المنطقة وهي المفاوضات التي يؤكد برلمان أمريكا اللاتينية موقفه الواضح منها المؤيد لسيادة الأرجنتين، وحيث أن جمع رسوم على صيد الأسماك ينتهك بوضوح المعاهدة السارية، فإن برلمان أمريكا اللاتينية يحث حكومة المملكة المتحدة على الكف عن هذه الأعمال واستئناف الحوار مع حكومة الأرجنتين على أساس الإعلان المشترك الصادر في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥".

### الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدّة من المعلومات المقدمة إلى الأمين العام في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة وأيضاً من الوثائق الرسمية التي وفرتها حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة ومن التقارير المنشورة.

.United Nations World Population Prospects, The 1994 Revision, E/95/XIII.16 (٢)

صحيفة (Stanley Penguin News)، ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. (٣)

المرجع نفسه، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. (٤)

انظر أيضا الفقرات ٨ و ٩ و ٢٠ و ٣٣ و ٥٢ من هذه الورقة. (٥)

انظر أيضا الفقرات ٨ و ٩ و ١٩ و ٣٣ و ٥٢ من هذه الورقة. (٦)

انظر أيضا الفقرات ٨ و ٩ و ١٩ و ٢٠ و ٥٢ من هذه الورقة. (٧)

انظر أيضا الفقرات ٨ و ٩ و ١٩ و ٢٠ و ٥٢ من هذه الورقة. (٨)

— — — — —